استحالته وسلامة الحاسة حاصلة الآن فلو صح رويته وجب ان نراه الآن واللازم
بط فالملزوم مثله واجيب بان الغائب ليس كالشاهد فلعل رويته يتوقف على شرط
لم يحصل الآن كالقوة التي يعطيها الله تعالى لابصارنا بعد البعث بها نقوى على هذا
الادراك او لم يكن واجبة الحصول عند تلك الشرائط فان تلك الشروط معلومات وهي
شئ لم يجلها كما في العاديات لم قلتم انه ليس كذلك السادس انه تعالى لا يقبل المقابلة
والانطباع لما تقدم من نفي الجسمية ولو احتها عنه وكل مرئي مقابل ومنطبع في
الرائي واجيب بمنع الكبرى ومنع دعوى الضرورة فيها لاختلاف العقلاء فيه فلو
كانت ضرورية لما اختلفوا في صدقها والنقض بابصاره تع ايانا فان الله تعالى
يبصرنا مالا اتفاق مع انا لا نقابله ولا ينطبع صور منا فيه تعالى الله عن ذلك
ولقايل ان يقول ان المدعى ان الابصار بالعين يتوقف على المقابلة والانطباع
وليس ابصار الله تعالى ايانا بواسطتها فلا يتوجه النقض **الباب الثاني**
في افعاله وفيه مسايل الاولى قال الشيخ ان افعال العباد كلها واقعة بقدرة الله
تعالى مخلوقة له ولا تاثير لقدرة العبد فيها اصلا وهذا هو الجبر وقال القاضي ابو بكر
الباقلاني ذات الافعال واقعة بقدرة الله تعالى وكونها طاعة كالصلوة ومعصية
كالزنا صفات للافعال واقعة بقدرة العبد وقال امام الحرمين وابو الحسين
والحكماء انها واقعة بقدرة الله تعالى في العبد بمعنى ان الله تعالى يوجد في العبد
قدرة واراده يوجبان الفعل المقدور وقال الاستاذ ابو اسحق الاسفرايني
المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله تعالى وقدرة العبد وعليه اهل التحقيق من اهل

السنة

السنة فانه لا جبر ولا تفويض بل منزلة بين المنزلتين وقال جمهور المعتزلة العبد
يوجد فعله باختياره اى لا على وجه الايجاب وهو القدر ومنهم اى قول المعتزلة
بوجوه ان الترك لو تدرك الفعل ان امتنع عليه حال الفعل كان مجبرا في فعله
لا مختارا اذ الفاعل المختار هو الذي يتمكن من الفعل والترك وان لم يمتنع الترك
عليه بل تمكن منه احتاج فعله الى مرجح لكونه متمكنا منهما معا فلو لم يكن منهما
مرجح للفعل لزم الترجيح بلا مرجح موجب والا امكن ان يوجد وان لا يوجد
فاما ان يتوقف وجوده على مرجح آخر او لا فان كان الاول لم يكن المرجح المفروض
تاما مرجحا تاما هلف وان كان الثاني لزم الترجيح بلا مرجح لا يكون من العبد
دفعا للتسلسل اذ لو كان من العبد لاحتاج الى مرجح آخر ويعود التقسيم اليه
ويتسلسل ويلزم الجبر لان عند وجود ذلك المرجح يجب الفعل وعند عدمه
يمتنع فلا يكون العبد مختارا قيل ان المعتزلة يقولون مع الاختيار هو استواء
الطرفين بالنسبة الى القدرة ووقوع احدهما بحسب الارادة فحينئذ حصل
المرجح وهو الارادة وجب الفعل ومع لم يحصل امتنع وذلك غير منافي لاستواء
الطرفين بالنظر الى القدرة وجوابه ايضا ان هذا الدليل ينفي كون الله تعالى
مختارا لامكان اقامة الدليل بعينه فيه لا يقال فرق بينهما فان ارادة العبد
محدثة فافتقرت الى ارادة خلقها الله تعالى فيه دفعا للتسلسل وارادة الله تعالى
قديمة فلا يفتقر الى ارادة اخرى لانا نقول انه لا يرفع التقسيم المذكور والفرق
بين المدلول مع الاشتراك في الدليل دليل على بطلان الدليل انه لو اوجد فعله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)